



تحليل مؤشرات الناتج المحلي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة رؤية استشرافية

إعداد

د. حامد رحيم الربيعي

د. قحطان لفقة الربيعي

الملخص

يدخل العراق سنويا ضمن مؤشرات تحقيق اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في مراتب متدنية، الامر الذي انعكس سلبي على واقع النشاط الاقتصادي، وهذا ما تظهره المؤشرات الاساسية للنشاط ، وهنا يكمن التحدي الاقتصادي في كيفية معالجة الاختلال الهيكلي عبر تحسين مؤشرات التنوع الاقتصادي في النشاط بما يضمن تحسين المراتب التصنيفية التي تصدر من الامم المتحدة وهذا يتطلب وضع رؤية تنموية استراتيجية تتبعها اهداف واقعية تنوع المساهمة القطاعية في الناتج المحلي وغيره من المؤشرات وكف الاعتماد على المورد النفطية والانتفاع من الميزات النسبية الاخرى المتوافرة .

المقدمة

بالرغم من حجم الموارد المتاحة والفرص الكبيرة والميزات النسبية التي يملكها العراق في مجالات كثيرة، الا ان التنمية الاقتصادية لازالت معطلة بشكل شبه تام، ولاسباب عديدة، الا ان العامل السياسي يشكل حجر الزاوية في ذلك التعطيل، اما مؤشرات التخلف الاقتصادي فهي عديدة منها الفقر والبطالة وأزمة الطاقة المستدامة وتراجع مؤشرات التعليم والصحة وفجوة السكن وتخلف البنية التحتية ناهيك عن الجفاف والتصحر وغيرها الكثير، ولعل مؤشر التنوع القطاعي في الناتج المحلي الاجمالي يشكل اهمية استثنائية لما يشغله المؤشر هذا من مكانة مرموقة بين تلك المؤشرات، لذلك سوف يناقش البحث طبيعة هذا المؤشر في الاقتصاد العراقي ومكامن الخلل فيه اضافة للصادرات وغيرها وانعكاس ذلك على طبيعة النمو الاقتصادي مع ربط كل ذلك مع مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة التي تصدر عن الامم المتحدة.

مشكلة البحث

يشكل النفط الخام مصدر اساس في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وغيره من المؤشرات وهذه الاحادية اعطت صورة سلبية للنشاط الاقتصادي ساهمت بتراجع مؤشرات التنمية المستدامة.



افتراض البحث

ان تنوع النشاط الاقتصادي عبر رفع مساهمة القطاعات غير النفطية الاخرى يعزز النمو الاقتصادي المستدام مما ينعكس ايجابيا على تحسن موقع العراق في مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة.

اهداف البحث

- (1) بيان مستوى التنوع في النشاط الاقتصادي وتحليل اثاره.
- (2) تحديد موقع العراق في مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة وتحليل جانب النمو المستدام.
- (3) تقديم تصور عن سبل تحسين مؤشر النمو الاقتصادي المستدام .

المحور الأول

تحليل مستويات التنوع في النشاط الاقتصادي

تعد فكرة التنوع في النشاط وسيلة لمواجهة المخاطر المحتملة والناجمة عن زج الموارد الاقتصادية في الفعاليات الاقتصادية بمستوياتها كافة، ومن هنا انطلق فكرة (تنوع المحفظة الاستثمارية) اسلوباً للحد من المخاطر المحتملة التي قد يواجهها المستثمر، وذات الفكرة تنطبق على النشاط الاقتصادي بمنظوره الشامل عبر ما تقدم عليه الحكومات من سياسات اقتصادية تسير فيها النشاطات الاقتصادية الوطنية.

في اقتصادنا العراقي للحكومة دور كبير فيه ينعكس عبر النمط الريعي للانتاج، ومن ثم سيتم تتبع بعض هياكل النشاطات الاقتصادية لتحديد مستوى التنوع فيها.

اولاً: الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الاجمالي وما يحتويه من مساهمات قطاعية ، بمثابة صورة عن النشاط الاقتصادي القائم، ومن ثم فانه يعكس الى حد ما مستوى التطور الاقتصادي، ويعد هذا المؤشر على درجة كبيرة من الاهمية ومحط اهتمام من قبل المؤسسات الدولية المشتغلة في الحيز الاقتصادي، ولا يخلوا من نقاط ضعف تم التركيز عليها بحثياً من ضمنها، ان هذا المؤشر لا يعكس لنا الضرر البيئي الناتج عن الملوثات الصناعية وغيرها، ولا يعكس كذلك مستوى الرفاه والرضا الحقيقي عن النشاط الاقتصادي وغيرها، لكنه يبقى مؤشرا محوريا في التقييمات الاقتصادية ومركز اساس في الدراسات والبحوث الاقتصادية.

ان هذا المؤشر في العراق له دلالات مهمة يوضحها الجدول القادم .



وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد
الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة وأداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق
المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022



الجدول (1) نسب المكونات القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2003-2019

القطاع الرابع (المعرفي)	القطاع الثالث (الخدمي)					القطاع الثاني (الصناعي)		القطاع الأولي (الزراعي)			
	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	المال والتأمين وخدمات العقار	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وغيرها	النقل والمواصلات والخزن	الكهرباء والماء	التشييد والبناء	الصناعة التحويلية	التعدين المقالع	النفط	الزراعة الغابات الصيد	السنة
0	6.22	1.31	6.41	7.64	0.22	0.73	1.01	0.07	68.14	8.32	2003
0	10.32	6.90	6.07	8.28	0.82	1.28	1.75	0.09	57.68	6.90	2004
0	8.81	7.41	5.68	7.97	0.80	3.63	1.31	0.20	57.34	6.85	2005
0	11.16	8.27	6.61	7.02	0.81	3.59	1.53	0.19	55.02	5.80	2006
0	12.77	9.71	6.23	6.55	0.87	4.40	1.62	0.23	52.71	4.91	2007
0	14.77	8.48	5.30	5.41	1.16	4.16	1.67	0.22	55.02	3.81	2008
0	18.11	10.80	7.83	6.47	1.76	4.28	2.59	0.43	42.54	5.19	2009
0	16.58	9.43	7.64	5.79	1.78	6.29	2.25	0.41	44.70	5.13	2010
0	13.96	8.21	6.46	4.65	1.57	4.74	2.81	0.34	52.72	4.54	2011
0	14.70	7.70	7.70	5.60	1.70	6.00	2.70	0.30	49.50	4.10	2012
0	16.00	7.70	7.50	6.60	1.80	7.30	2.30	0.30	45.70	4.80	2013
0	17.15	7.71	7.83	7.28	2.19	7.15	1.87	0.19	43.72	4.91	2014
0	21.01	8.37	10.87	10.60	3.02	6.38	2.16	0.20	33.23	4.16	2015
0	20.62	8.95	9.35	11.38	3.25	6.17	2.23	0.20	33.91	3.94	2016
0	20.18	8.39	8.04	10.46	2.84	5.68	2.58	0.17	38.77	2.89	2017
0	17.02	7.58	7.67	10.49	2.89	4.20	1.77	0.13	46.33	1.92	2018
0	19.8	7.6	7.64	10.49	2.75	2.75	1.60	0.99	44.66	2.64	2019
0	14.96	7.93	7.32	7.63	1.71	4.74	2.00	0.22	48.56	4.88	المعدل

المصدر / وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء

يمكن تقديم دلالات الأرقام الواردة في الجدول وفق الآتي :

- (1) لم تشكل مساهمة قطاع الصناعة التحويلية سوى معدل 2% فقط مما يؤشر ان لا اثر تنموي في الاقتصاد العراقي في ظل هذه النسبة المتدنية.
- (2) شكل نشاط النقل والمواصلات مع نشاط التخزين 7.63% مما يدل على كسل النشاط الاقتصادي فالنقل قطاع حركي.
- (3) الزراعة وما تمثله من ميزة نسبية كبيرة في الواقع العراقي بل وتشكل جزء مهم في هوية بلدنا التاريخية لم تشكل سوى معدل 4.88% مما يدل على هدر كبير في مواردنا الاقتصادية الزراعية وما يترتب على ذلك من محاور مهمة منها الامن الغذائي وغيرها.



- (4) الماء والكهرباء بلا قيمة اقتصادية مضافة معتد بها مما يؤثر اختلال هيكل كبير كون الخدمات متخلفتين وبذات الوقت تحتكر الحكومة انتاجهما بشكل شبه تام وما يرافق ذلك من تشوهات للأسعار الأمر الذي أخرج مساهمتها بهذا التدني.
- (5) التشييد والبناء في ظل التوجهات التنموية يكون له مساهمة فاعلة خصوصا في وضع مثل وضع العراق الذي يعاني من تخلف عمراني وازمة سكن ولا زالت المدن هي ذاتها القديمة وغير ذلك لكن تلك النسبة المتدنية تعكس اهمالا كبيرا وعدم وجود توجه عمراني في البلد.
- (6) لم تظهر خارطة مساهمة صريحة للنشاط السياحي وهذا امر غير مقبول بالمطلق فالعراق له ميزات نسبية كبيرة جدا في هذا النشاط ولعل السياحة الدينية دليل كاف ناهيك عن السياحة الاثرية والطبيعية.
- (7) لم تظهر خارطة الناتج المحلي الاجمالي اي مساهمة للقطاع المعرفي عبر كل تلك السنوات وهو القطاع الاحدث والذي يعد هو الرافد الجديد للنشاط الاقتصادي العالمي عبر شركات انتاج الافكار وتداول المعلومات اضافة الى حركة الفن من السينما والمسرح والنشاطات الاخبارية والتقارير الاعلامية وغيرها مما يعني ان نشاطنا الاقتصادي لازال متخلفا.
- (8) ساهم النفط الخام بالنسبة الكبرى في الناتج المحلي الاجمالي مما يعزز الاحادية في الاعتماد على النفط الخام ويرسخ النمط الريعي للانتاج.
- (9) كل ما تقدم من مساهمات تعكس تراجع في مؤشر النمو المستدام وارتفاع حجم المخاطر نتيجة للمساهمات المتواضعة للقطاعات الانتاجية وهيمنة النفط ذو الاسعار المتقلبة والمرتبط بالعوامل السياسية والامنية الدولية.

ثانيا: التركيز في الصادرات

مؤشر مهم يعكس صورة عن التجارة الخارجية ومستوى تنوع الصادرات ومصادر الدولار الداخلة للاقتصاد وله دلالات اخرى سيتم تحليلها في القادم من السطور.

الجدول (2) مستوى التركيز لسلعة النفط في الصادرات العراقية

السنة	مؤشر تركيز الصادرات	السنة	مؤشر تركيز الصادرات
2005	98	2013	99
2006	97	2014	99
2007	95	2015	99
2008	97	2016	99
2009	98	2017	99
2010	99	2018	98
2011	99	2019	96
2012	99	—	—

المصدر / اعداد الباحث بالاستناد الى نشرات البنك المركزي العراقي لسنوات مختلفة



يعود هذا المؤشر للاقتصادي (هيرشمان) الذي اشار الى تبني هذا المؤشر لمعرفة وتحليل النشاط الاقتصادي عبر زاوية العلاقات الاقتصادية الخارجية، ويستند النموذج الى فكرة تقسيم ايرادات السلعة الاساسية او المجموعة السلعية الاساسية الى اجمالي الايرادات التي تحققها الصادرات فان كانت النسبة 60% فما فوق فان الاقتصاد فيه خلال يقود الى ظاهرة (الانكشاف والتبعية الاقتصادية)¹ وهي ظاهرتان مترابطتان تقود احدهما الى الاخرى، اذ ان مستوى الانكشاف الاقتصادي عبر هيكلية الصادرات يقود الى التبعية للشريك التجاري فالحدث لدى الشريك التجاري كالتضخم او الانكماش ينعكس بشكل كبير على الداخل الاقتصادي بالنسبة للنشاط المنكشف وكل ذلك عند النسبة المذكورة انفاً، فكيف لنا نحن والنسب تصل الى 99%؟ ان مؤشر تركيز الصادرات يقدم لنا التصور الاتي:

- (1) ان الاقتصاد العراقي منكشف بنسبة عالية جدا وفقا للمؤشر يعني انه تابع للحدث الخارجي اي انه اقتصاد تبعية .
- (2) ان حجم التركيز لسلعة النفط وما يرافق تلك السلعة من مخاطر كبيرة لارتباطها بالظرف السياسي والامني العالمي، يجعل من حجم المخاطر مضاعفة.
- (3) ان النفط يشكل المصدر الوحيد تقريباً للدولار المتدفق للداخل العراقي .
- (4) لكل ما تقدم يفتقر النشاط الاقتصادي بشكل واضح جدا لعنصر التنوع في الصادرات مما يفقدنا القدرة على التكيف مع الظروف التي قد تقود الى تراجع اهمية النفط او تدني الاسعار وهذا على النقيض من عنصر الاستدامة.

ثالثاً : التنوع في ايرادات الموازنة الحكومية

يوضح هذا المؤشر صورة عن الاداء الاقتصادي للمالية العامة، والتي من المفترض ان تؤدي دور محوري في التوجه التنموي للاقتصاد باعتبار ان الحكومة هي صاحبة "القدم الثقيلة في الاقتصاد" وفق تعبير الاقتصادي (كينز).

الجدول (3) تقديرات نسب مساهمة النفط في ايرادات الموازنة

السنة	النسبة %	السنة	النسبة %
2003	89	2011	98
2004	98	2012	97
2005	97	2013	97
2006	98	2015	77
2007	97	2016	81
2008	98	2017	84
2009	93	2018	89
2010	96	2019	89

المصدر / اعداد الباحث بالاستناد الى نشرات البنك المركزي لسنوات مختلفة

يقدم الجدول مجموعة دلالات هي:

¹ للاطلاع اكثر راجع Bohdan vahalik,2015, Analysis of export diversification development of the European union and brics countries pepantment of European in tegration faculty of economics VSB-technical university of Ostrava.



- (1) ان الارقام الواردة هي تخمينية مما يدل ان العقلية الادارية متمسكة بالنمط الريعي والاعتماد على النفط موردا اساسا للموازنة وهي مكتفية الى حد كبير مما يعني ان المالية العامة مصابة بالمرض الهولندي.
- (2) ان تراجع مساهمة النشاطات الاخرى مثل الضرائب وغيرها في الايرادات الحكومية يعكس لنا الاحادية التي تدخل المالية العامة في اخطار عالية المستوى كونها مرهونة بالنفط انتاجا وسعرا.
- (3) يؤثر كل ذلك في تمكن الحكومة من استدامة الانفاق مما يدفعها عند الازمات النفطية نحو الاستدانة وحدوث العجز المالية.

المحور الثاني

الاقتصاد العراقي واهداف التنمية المستدامة

يصدر عن الامم المتحدة سنويا مجموعة اهداف للتنمية المستدامة تبلغ سبعة عشر مؤشرا تدخل فيها مجموعة دول من ضمنها العراق كما يوضحه الشكل ادناه.

الشكل (1) أهداف التنمية المستدامة 2030



- United Nations Development Programme, The Sustainable Development Goals (SDGs) ,
<https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/>

اولا: ترتيب العراق في مؤشر ولوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة²

تهدف هذه المتغيرات الى قياس التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدام السبعة عشر، ويتضمن 110 مؤشرا فرعيا ، ولكل منها درجة معينة (100/0) للإشارة الى الاداء والتقدم المستهدف لتحقيق التنمية المستدامة. اذ تشير النتيجة الى موقع البلد بين اسوأ (0) وافضل نتيجة مستهدفة وهي (100). وقد اشار تقرير مؤشر ولوحات متابعة اهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام 2022 ان العراق حقق المرتبة (12) عربيا من بين (21) دولة وبرصيد (59.3) نقطة، وقد بلغت الفجوة لتحقيق التنمية المستدامة بالمقارنة مع الاردن الاولى عربيا التي حققت (67.4) نقطة بنحو (13.6%).

² للاطلاع اكثر راجع Sustainable Development Report 2022

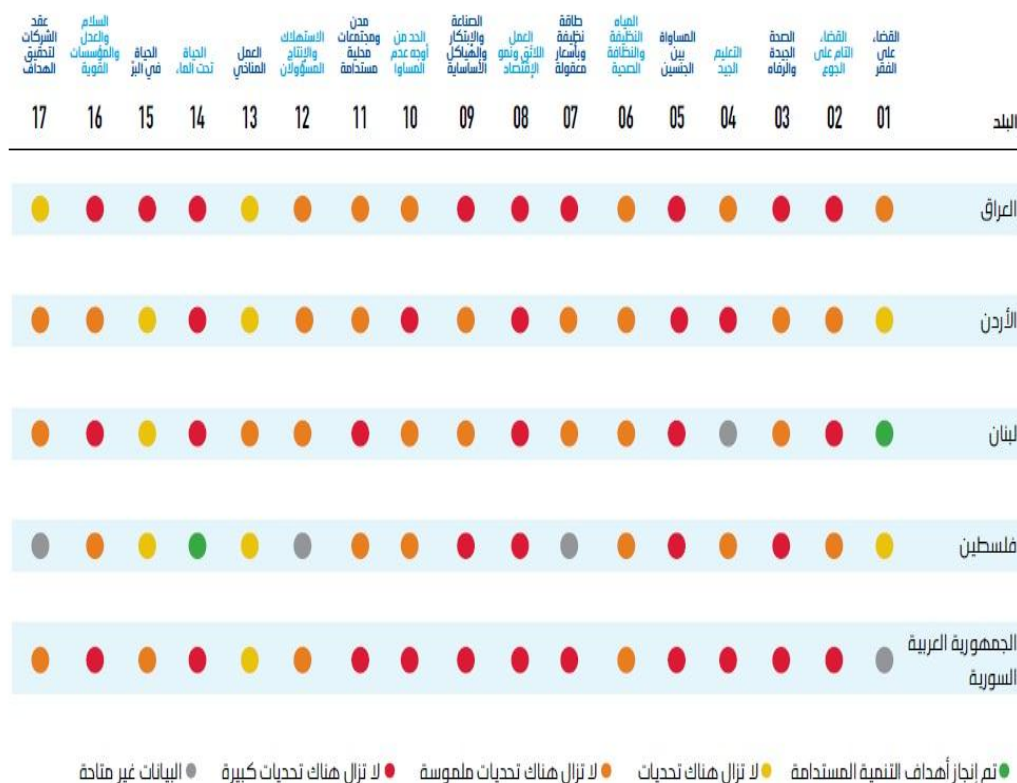


وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد
(الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة وأداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق)
المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022



يوضح الشكل القادم موقع العراق في المؤشرات.

شكل (2) مؤشرات العراق ومجموعة من الدول العربية لأهداف التنمية المستدامة 2022



Source: – Sustainable Development Report 2022

وفق ما تقدم من لوحات المتابعة وكما موضحة في الشكل السابق ، يواجه العراق تحديات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتمثل بالاتي :

- (1) لا تزال هناك تحديات كبيرة في الهدف (2) القضاء التام على الجوع، والهدف (3) الصحة الجيدة والرفاهة، والهدف (5) المساواة بين الجنسين، والهدف (7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، والهدف (8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف (9) الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف (14) الحياة تحت الماء، والهدف (15) الحياة في البر، والهدف (16) السلام والعدل والمؤسسات القوية.



- (2) لا تزال هناك تحديات ملموسة في الهدف (1) القضاء على الفقر، والهدف (4) التعليم الجيد، والهدف (6) المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف (10) الحد من أوجه المساواة، والهدف (11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة، والهدف (12) الاستهلاك والإنتاج المسؤولين.
- (3) لا تزال هناك تحديات في الهدف (13) العمل المناخي، والهدف (17) عقد الشركات لتحقيق الأهداف.

ثانياً: الاداء وفق بعض المؤشرات الفرعية

يمكن تحديد ومتابعة أهداف التنمية المستدامة والصادر عن تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام 2019 و 2022 ، عبر تناول جوتنب من بعض المؤشرات الفرعية المنبثقة عن الاهداف المركزية السبعة عشر وكما موضحة في الجدول القادم.

جدول (4) لوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة

ت	المؤشر	2019	2022	التصنيف
1	نسبة عدد الفقراء بدخل 3.2 دولار في اليوم (% من السكان)	15.5	19.6	لا تزال هناك تحديات كبيرة
2	انتشار نقص التغذية (% من السكان)	27.7	23.7	لا تزال هناك تحديات كبيرة
3	مستوى التغذية البشري (الأفضل 2 - 3 الأسوأ)	2.1	2.1	تم إنجاز أهداف التنمية المستدامة
4	مؤشر تتبع التغطية الصحية الشاملة (0 - 100)	71.1	61	لا تزال هناك تحديات ملموسة
5	الرفاهية الذاتية (متوسط) درجة السلم 0 - 10	4.5	4.7	لا تزال هناك تحديات كبيرة
6	نسبة إجمالي الدخل القومي المقدر للفرد، الإناث / الذكور (بحسب تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي لعام 2017)	0.2	0.1	لا تزال هناك تحديات كبيرة
7	السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (%)	86.1	96.5	لا تزال هناك تحديات
8	السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (%)	85.7	94.1	لا تزال هناك تحديات
9	معدل البطالة (% من إجمالي القوى العاملة)	8.2	13.7	لا تزال هناك تحديات كبيرة
10	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: جودة التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل (أسوأ 1-5 أفضل)	2.0	2.0	لا تزال هناك تحديات ملموسة
11	تصنيف جامعات التاييمز للتعليم العالي: متوسط درجات أفضل 3 جامعات (أسوأ 100-0 أفضل)	-	17.7	لا تزال هناك تحديات
12	الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي)	0.0	0.0	البيانات غير متاحة
13	معامل جيني المعدل لأعلى دخل	29.5	41.8	لا تزال هناك تحديات كبيرة
15	مؤشر مدركات الفساد (أسوأ 100-0 أفضل)	18	21	لا تزال هناك تحديات كبيرة
16	مؤشر حرية الصحافة (أفضل 100-0 أسوأ)	56.6	55.4	لا تزال هناك تحديات كبيرة
17	مؤشر الأداء الإحصائي (أسوأ 100-0 أفضل)	51.1	34.8	لا تزال هناك تحديات كبيرة

Source:

- Sustainable Development Report 2019/2022

(1) يواجه العراق تحديات متنوعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مقسمة الى تحديات كبيرة صعبة التغير وتحديات ملموسة تحتاج الى جهد لتغيرها وتحديات يمكن معالجته



مما يشير إلى أن العراق بعيد عن تحقيق هذه الأهداف. ويحتاج إلى جهود هائلة سواء على الصعيد المحلي أو من جانب شركائه الإقليميين والدوليين لضمان عدم تخلفه عن الركب.

(2) تظهر البيانات هناك انخفاض في الأداء نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مؤشر نسبة عدد الفقراء و نقص التغذية مؤشر تتبع التغطية الصحية الشاملة، والرفاهية الشخصية ومؤشر معدل البطالة و مؤشر أداء الخدمات اللوجستية و مؤشر مدركات الفساد

(3) على مستوى المؤشرات التي تبرز اتجاهاتها الإيجابية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة تظهر في نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية، ونسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية و مستوى التغذية البشري.

(4) لكل ما تقدم يتعين على العراق التوجه لمعالجة الخلل في ما اظهرته النسب بشكل عام عبر انتهاج سياسات اقتصادية تنموية تستند الى منظور ستراتيغي برؤية واضحة ومركزة.

المحور الثالث

العراق وتحدي التنوع الاقتصادي .. رؤية استشرافية

التنمية الاقتصادية مفهوما متعدد الارتباطات، فهو من صميم معالجات الاقتصاد السياسي ويتأثر بالعوامل الاجتماعية والقيم السائدة، وحساس جداً للظرف السياسي والامني، ويحتاج منظومة علاقات دولية متوازنة فرضتها التحولات الكبيرة التي شهدتها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، كما انه مفهوم مركب وليس بسيط ، بعده المادي مثل تلك الافعال القصدية التي تعمل على ايجاد سياسات اقتصادية تؤثر في النشاط الاقتصادي القائم لتجري مجموعة من التحولات الهيكلية الداخلية والتي تقود الى رفع نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية للتحول من هيمنة القطاع الاولى متمثلا بالصناعة الاستخراجية والزراعة البدائية الى القطاع الثاني الذي تمثله الصناعة التحويلية ومن ثم نحو القطاع الخدمي بتفرعاته العديد على امل الوصول نحو القطاع الرابع وهو القطاع المعرفي وكل ذلك ليعاد تشكيل نسب مساهمات تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي لضمان ترسيخ فكرة النمو الاقتصادي المستدام باعتبار ان التنوع عامل محفز لنجاح الاستدامة في النمو، فهو الضامن الى حد كبير من فكرة المخاطر الناتجة عن الاحادية في النشاط الاقتصادي عبر الارتهان الى سلعة او عدد قليل من السلع والخدمات لتكون المصدر الاكثر مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي³، وبالتزامن مع الشمولية التي تضمنها مفهوم التنمية واهتماماتها والذي عكستها إصدارات الامم المتحدة عبر منظماتها المعنية بقضايا التخلف والتنمية مثل مؤشرات التنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة مدار اهتمام هذا البحث.

³ للاطلاع اكثر راجع ميشيل تودارو، 2006، التنمية الاقتصادية، ترجمة حسني، محمود ومحمد، محمود حامد. الرياض- السعودية، دار المريخ للنشر



أولاً: التنوع في النشاط الاقتصادي رؤية للتخطيط التنموي

ان ما تم طرحه من تحديات تواجهها في المؤشرات التنموية لها عدة اسباب، وعالجاتها ايضا متعددة، لذلك سيتم التركيز على محور محدد يتمثل بتحقيق النمو المستدام وما يرافق ذلك من تحسينات لمؤشرات فرعية عديدة منها الفقر والبطالة وتنمية الدخل وغيرها.

1- الرؤية ((نحو اقتصاد متنوع في مصادر دخله، منخفض المخاطر وله جهاز انتاجي

مرن))

2- الرسالة ((تبني سياسات اقتصادية مالية ونقدية وتجارية تنموية الغاية، تركز على

استثمار الفرص والميزات النسبية والموارد المتاحة بكفاءة للوصول الى اعلى مستويات

الفاعلية))

3- الهدف الاستراتيجي ويتمثل بالاتي :

الجدول (5) تنويع الناتج المحلي الاجمالي

ت	القطاع	معدل المساهمة الحالي	المساهمة المقترضة تحقيقها	المدة الزمنية	مستلزمات التنفيذ
1	الصناعة التحويلية	2%	6%	7 سنوات	تفعيل فكرة المدن الصناعية وتقديم اعفاءات ضريبية للمستثمر وتسهيلات اخرى والتركيز على البتروكيماويات والمشتقات النفطية والاسمنت والحديد والصلب والصناعات الغذائية كافة وباسلوب الارتباطات العنقودية.
2	الزراعة	4.88%	15%	5 سنوات	تفعيل علاقات النمط الرأسمالي وتحديث المكننة وطرق الري والتأكيد على العمل بالروزنامة الزراعية في مواسم الانتاج لضبط السياسة التجارية الخارجية وابداء ارتباط قوي بين الزراعة والصناعة الزراعية لضمان سحب الفائض من المعروض السلعي في المواسم .
3	التشييد والبناء	4.74%	18%	6 سنوات	التوجه نحو الاستثمارات والمقاولات في قطاع السكن وفسح المجالات وتقديم الدعم في مجال البناء التجاري وغيرها من فعاليات البناء والتشييد.
4	النقل والمواصلات	7.63%	15%	8 سنوات	اعادة تنظيم قطاع النقل وخطوط ربط النقل البري وانشاء سكك حديد ومطارات خصوصا في المحافظات السياحية وتفعيل دور النقل المائي وفسح المجال للقطاع الخاص لمسك زمام المبادرة.
5	ايجاد مساهمة للقطاع السياحي	0%	20%	7 سنوات	تفعيل النشاطات المرتبطة بالسياحة الدينية واعادة تأهيل المواقع الاثرية كذلك السياحة الطبيعية واقامة وحدات اقتصادية متنوعة في المواقع المشار لها واقامة متاحف للآثار في المدن الرئيسية مثل بابل وذي قار وصلاح الدين وغيرها
6	ايجاد مساهمة للقطاع المعرفي	0%	5%	7 سنوات	دعم الحراك الفني واقامة مسارح ودور سينما في كل المحافظات ودعم واقامة المعارض الفنية والعمل على حماية حقوق الملكية الفكرية لدعم حركة التأليف والنشر.

اعداد الباحث



الجدول (6) تنوع الصادرات

ت	السلعة	النسبة المستهدفة من حجم الصادرات	المدة الزمنية	مستلزمات التنفيذ
1	السلع الزراعية	15%	4 سنوات	سياسات دعم الصادرات عبر توفير المدخلات بأسعار مدعومة
2	البتر وكيمياويات	10%	4 سنوات	=
3	المشتقات النفطية	20%	5 سنوات	=
4	الغاز المصنع	10%	5 سنوات	=

اعداد الباحث

ثانيا: النتائج المرجوة من المنظور الاستراتيجي

- 1) رفع قدرة سوق العمل على استيعاب الوافدين الجدد.
- 2) تقليص معدلات الفقر عبر زيادة حجم الدخل.
- 3) ايجاد سلع وخدمات محلية الصنع والتقليل من الاعتماد على الاستيراد.
- 4) تحقيق ستراتيكية الامن الغذائي.
- 5) التقليل من حجم الانكشاف الاقتصادي والتبعية.
- 6) حفز فكرة الصندوق السيادي عبر ايجاد بدائل عن النفط تمكن الحكومة من توجيه جزء من العوائد النفطية نحو الصندوق.
- 7) توسعة الوعاء الضريبي نتيجة لتوسعة النشاط الاقتصادي.
- 8) تنويع مصادر الحصول على الدولار.
- 9) كل ذلك يقود الى ظاهرة النمو الاقتصادي المستدام.

الاستنتاجات

- 1) العراق يفتقد للارادة السياسية التنموية مع التمسك الكبير بالنمط الريعي للانتاج.
- 2) يفتقر العراق الى المرتكزات الاساسية لتحقيق النمو المستدام.

التوصيات

- 1) احداث ثورة تغييرية في السياسات المالية والنقدية والتجارية لضمان الانتقال نحو التنمية الاقتصادية عبر المنظور الاستراتيجي.
- 2) وضع اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مقياسا للاداء الاقتصادي وتوجيه الجهد الداخلي نحو تحسين موقع العراق فيها.



وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد
(الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة وأداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق)
المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022



المصادر

- ميشيل تودارو، 2006، التنمية الاقتصادية ،ترجمة حسني، محمود ومحمد، محمود حامد. الرياض- السعودية، دار المريخ للنشر.
- وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء
- البنك المركزي العراقي.

- Sustainable Development Report 2019/2022
- Bohdan vahalik, 2015, Analysis of export diversification development of the European union and brics countries pepantment of European in tegration faculty of economics VSB-